

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢

بيان صرف مئمة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد الأضحى المبارك

بِاسْمِ الشَّعْبِ

رئیس ایمپریہ

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

صرف لأصحاب المعاشات والمستحقين لمعاشات حتى ١٩٨١/٩/٣٠ وفقاً لأحكام
قوانين التأمين الاجتماعي وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات العسكرية وبنك ناصر الاجتماعي
منحة تعادل مستحقات عشرة أيام من مجموع المستحق صرفه من المعاش والزيادات والإعانات
التي تعتبر جزءاً من المعاش عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ .

(المادة الثانية)

يكون الحد الأقصى للنحو المثار إليها وفقاً للآتي :

(١) نحسمون جزءها بالنسبة لصاحب المعاش.

(ب) سبعة وثلاثون جنيناً ونصف بالنسبة للأفراد ومن في حكمها من افراد هذه الفئة باعتبار حق المعاش .

(ج) خمسة وعشرون جنيهاً بالذمة لكلٍ من باقي المستحقين بما في ذلك فئة الأرملة طالما اجتمعت مع فئة أخرى من المستحقين .

وفي حالة تعدد فئة الأرملة يوزع الحد المشار إليه بالذريعة بينهن.

(المادة الثالثة)

يكون الحد الأدنى للمنحة المشار إليها وفقاً للآتي :

(أ) عشرة جنيهات بالنسبة لصاحب المعاش .

(ب) خمسة جنيهات بالنسبة للأرملة ومن في حكمها ، وفي حالة التعدد يراعى الآتي :
نصيب الواحدة منهن عن جنيهين ونصف جنيه .

(ج) جنيهان بالنسبة لكل من باقي المستحقين .

(المادة الرابعة)

يجمع صاحب المعاش وكل من المستحقين بين المنح المستحقة له عن المعاشات بما لا يتجاوز
خمسين جنيهاً .

وفي حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصرف المنحة المستحقة عن المعاش
ويستكمل الحد المشار إليه في الفقرة السابقة من المنحة المستحقة عن دخل العمل .

(المادة الخامسة)

يمنح أصحاب المعاشات المستحقون لمعاشات حتى ١٩٨١/٩/٣٠ وفقاً لأحكام قانون
الضمان الاجتماعي منحة بواقع ثلاثة جنيهات للفرد وستة جنيهات للأسرة .

(المادة السادسة)

تتحمل الخزانة العامة بقيمة المنحة المنصوص عليها في هذا القانون .

(المادة السابعة)

على وزير التأمینات والدولة للشئون الاجتماعية والدفاع كل فيما يخصه إصدار
القرارات التنفيذية لهذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٨١

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بقائمة الجمهورية في ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ (٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢)

حسني مبارك